الكلفة المالية والاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان  
في الأردن

التعذيب، التوقيف الاداري، نموذجا

(2010-2020)

بانوراما..  
«نظرة عامة على واقع انتهاكات حقوق الإنسان في الأردن»

كفل الدستور الأردني، وصان في غير مادة من مواده الحقوق والحريات للأردنيين والأردنيات، ونصت المادة (128/1) منه على أنه «لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها»[[1]](#footnote-1).

وقد صادق الأردن على العهدين، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، ومن المعلوم أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[[2]](#footnote-2)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[[3]](#footnote-3)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[[4]](#footnote-4).

ومن الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي صادق عليها الأردن، الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه الأردن لم يُصادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

وعلى مدار السنوات رُصدت ووثقت المئات من انتهاكات حقوق الإنسان في الأردن، منها ما كان بسبب بعض النصوص، والمصطلحات الفضفاضة في القوانين والتشريعات، والآخر بسبب السياسات التي تنتهجها الحكومة والأجهزة التابعة لها، بالإضافة إلى العديد من الممارسات التي تُعد خرقا لحقوق الإنسان والحريات العامة.

وقد صنفت الأردن دولة غير حرة في مؤشر الحرية لعام 2021، وفق تقرير فريدم هاوس لعام 2021، حيث حازت على المرتبة 34 عالميا، والسادس عربيا، وتقيس مؤشرات التقرير الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد، خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والحريات المدنية، بالاعتماد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948 [[5]](#footnote-5).

ومنذ عام 2011 وحتى عام 2022، تأرجحت مرتبة الأردن بين المرتبة 143 والمرتبة 120 من بين 180 دولة تخضع لمؤشر حرية الصحافة في العالم الذي تصدره مؤسسة مراسلون بلا حدود[[6]](#footnote-6)، فيما تم تخفيض تصنيف الأردن من «معوق» إلى “قمعي” في تقرير جديد صادر عن مرصد سيفيكوس (CIVICUS Monitor) وهو مؤشر بحثي عالمي يقوم بتصنيف وتتبع الحريات الأساسية في 197 دولة وإقليم، ويهتم «مرصد سيفيكوس» بشكل خاص بالاعتداءات على الحريات المدنية في 197 دولة وإقليمًا على أنها إما مغلقة أو مقموعة أو معوقة أو ضيقة أو مفتوحة، استنادًا إلى منهجية تجمع بين عدة مصادر للبيانات حول حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير، ونال الأردن تصنيف «قمعي» ليكون الدولة رقم 48 التي تحصل على هذا التصنيف من بين 197 دولة[[7]](#footnote-7).

وبالنظر إلى تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان، وآخرها تقرير عام [[8]](#footnote-8)2020، فقد استقبل المركز خلال عام 2020 ما مجموعه (310) شكوى ذات علاقة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، وتوزعت هذه الشكاوى على تسعة حقوق رئيسية، وهي: الحق في الحياة والحرّية والسلامة الجسديّة، الحقّ في الوصول إلى العدالة وضمانات المُحاكمة العادلة، الحقّ في الجنسية والإقامة والتّنقل واللّجوء، الحقّ في الانتخاب والترشح، الحقّ في حرّية الرّأي والتّعبير والصّحافة والإعلام، وحق الحصول على المعلومات، الحقّ في التجمع السلميّ، الحقّ في تأسيس الأحزاب السياسيّة والانضمام إليها، الحقّ في تأسيس النّقابات والانضمام إليها، والحقّ في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها.

أما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد وثق المركز في تقريره لعام 2020، (89) شكوى مقابل (71) شكوى عام 2019 بنسبة زيادة بلغت (25%)، توزعت على 7 حقوق رئيسية، وهي: الحقّ في التّنمية، الحقّ في مستوى معيشيّ لائق، الحقّ في العمل، الحقّ في التّعليم، الحقّ في الصّحة، الحقّ في بيئة سليمة، والحقوق الثقافيّة.

وعلى صعيد حقوق الفئات الأكثر حاجةً للحماية، فاستقبل المركز خلال عام 2020 (34) شكوى بنسبة زيادة (31%) شكوى عن العام 2019 (26) موزعة على 4 فئات رئيسة، وهي: حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقوق كبار السّن.

ويوضح الجدول رقم (1) تباين توزيع الشكاوى على المحاور الثلاث الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأردن، ونسب زيادتها، أو انخفاضها خلال الأعوام (2016-2020).

الجدول رقم (1)  
تباين توزيع الشكاوى على المحاور الثلاث الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأردن، ونسب زيادتها، أو انخفاضها خلال الأعوام (2016-2020)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
| الحقوق المدنية والسياسية | 253 | 260 | 278 | 403 | 310 |
| الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | 55 | 70 | 78 | 71 | 89 |
| حقوق الفئات الأكثر حاجةً للحماية | 9 | 7 | 13 | 26 | 34 |
| مجموع الشكاوى | 317 | 337 | 369 | 500 | 433 |

الشكل رقم (1)  
تباين توزيع الشكاوى على المحاور الثلاث الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الأردن، ونسب زيادتها، أو انخفاضها خلال الأعوام (2016-2020)



وفي قراءة متمعنة للأرقام المسجلة استنادا إلى تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان يمكن التوصل إلى انتهاكات تمس **الحقوق المدنية والسياسية في الأردن**، أهمها:

التعذيب

يشير التّقرير السنويّ السّابع عشر لحالة حقوق الإنسان في الأردن لعام 2020، إلى عدم تطور فعلي في الجانب التشريعي بالمنظومة القانونية المناهضة للتعذيب في الأردن، فما يزال هناك قصور في تجريم التعذيب، من خلال القصور التشريعي المتمثل بتعريف التّعذيب بموجب المادة (208) من قانون العقوبات، واعتبارها أيضاً جريمة جنحوية، وإمكانية شمولها بأحكام التقادم والعفو، بالإضافة إلى إشكالية تتعلق بالملاحقة الجزائية في شكاوى التعذيب، حيث يسند التحقيق في قضايا التعذيب وملاحقتها للنيابة العامة الشرطية، وللمحاكم الخاصة، وما يترتب على التعامل مع الأفعال المرتكبة بأنها مجرد مخالفات مسلكية وليس جرمية، ناهيك عن قصور التّشريعات الوطنيّة المتعلقة بتعويض ضحايا التعذيب.

وأورد المركز في تقريره توصيات جاءت على النحو التالي؛ تعديل المادة (208) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 م، بما يضمن تنفيذ التوصيات التالية: إزالة القصور في تجريم التّعذيب، وذلك بشمولية التّعريف الوارد في اتفاقيّة الأمم المتّحدة لمناهضة التّعذيب وعدم اقتصاره على انتزاع الإقرار أو الاعتراف، بالإضافة إلى اعتبار جريمة التّعذيب من مصافّ الجرائم الجنائيّة، والنّص صراحةً على عدم شمول جريمة التّعذيب بالعفو والتّقادم، ضمان استقلالية هيئات التّحقيق والمحاكمة في الملاحقة الجزائيّة في شكاوى التّعذيب وفق المبادئ التي تتطلّبها المعايير الدوليّة، وذلك من خلال إسناد الاختصاص في التّحقيق والملاحقة والمحاكمة بالقضاء النظامي، والنص صراحة على حقّ ضحايا التعذيب بالتعويض، وإعادة التأهيل النفسي والجسدي.

تقرير مؤشر التعذيب في الأردن لعام 2020-2021، والذي يصدر عن مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، أشار إلى عدد من الإشكاليات التي تشكل عوامل الخطر إزاء استمرار ممارسة التعذيب في الأردن، ومن أبرزها: تعريف التعذيب وتجريمه، فبالرغم من أن التعذيب يعد جريمة وفقا لأحكام المادة 208 من قانون العقوبات الأردني، إلا أن التعريف ما زال غير متوافق مع أحكام المادتين 1و 4 من اتفاقية مناهضة التعذيب بالرغم من تعديل المادة ثلاث مرات للأعوام 2007، 2014، 2018 على التوالي، فيما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها كون التعذيب ما زال يشكل جنحه، ولأن العقوبات لا تتناسب مع خطورة جريمة التعذيب، وقابله للسقوط بالتقادم وتخضع للعفو، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات واضحة تكفل الحظر المطلق للتعذيب لا استثناء منه، والحق في الاستعانة بمحام، والفحص الطبي المستقل، والحق في الاتصال بالعالم الخارجي، والاعتماد على الاعتراف كعنصر إدانة في القضايا الجزائية[[9]](#footnote-9).

ورصد تقرير مركز عدالة 9 حالات تعذيب، منها 4 وفيات تمكن من توثيقها خلال العامين 2020-2021، موصيا بعدد من التوصيات[[10]](#footnote-10)، نورد منها:

1. اتخاذ التدابير الوطنية التشريعية والادارية الواجب اتخاذها لإعمال أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب واقعيا في النظام القانوني الأردني، وكذلك الحال مع أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
2. مواءمة التشريعات الوطنية المعنية بحماية الحق في السلامة البدنية مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وما تضمنه من معايير في هذا الشأن، بشكل عاجل.
3. اعتماد تعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وتضمينه قانون العقوبات الأردني وتجريم ومعاقبة مرتكبي جريمة التعذيب وفقا لأحكام الاتفاقية.
4. وضع نص في قانون أصول المحاكمات الجزائية يتيح للموقوفين لدى الدوائر الأمنية فرصة الاستعانة بمحامي في مرحلة التحقيق الاستدلالي، وكذلك نص يتيح لهم حق الاتصال بذويهم.
5. تضمين التشريعات التي تحكم عمل الأشخاص المكلفين بتنفيذ القانون (قوانين الأمن العام والمخابرات العامة) نصوصا تجرم التعذيب وتتضمن عقوبات رادعة على ممارسته.
6. وضع نص قانوني يتيح تعويض ضحايا التعذيب على أساس المسؤولية المرفقية.
7. انضمام الأردن للبروتوكول الإضافي لاتفاقية مناهضة التعذيب
8. إنشاء هيئة وطنية مستقلة تتولى الرقابة على مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الاحتجاز دون موافقة مسبقة أو تنسيق مسبق مع السلطات التي تمارس الاحتجاز.

وفيما يلي الجدول رقم (2) يوضح أعداد الشكاوى المتعلقة بحالات التعذيب بحقّ المحتجزين خلال الفترة (2007-2020).

الجدول رقم (2)

أعداد الشكاوى المتعلقة بحالات التعذيب بحقّ المحتجزين  
خلال الفترة (2007-2020)

|  |  |
| --- | --- |
| حالات التعذيب  (أعداد الشكاوى) | السنة |
| 45 | 2007 |
| 41 | 2008 |
| 51 | 2009 |
| 85 | 2010 |
| 73 | 2011 |
| 72 | 2012 |
| 77 | 2013 |
| 87 | 2014 |
| 92 | 2015 |
| 63 | 2016 |
| 85 | 2017 |
| 68 | 2018 |
| 98 | 2019 |
| 37 | 2020 |
| **974** | **المجموع** |

الشكل رقم (2)  
أعداد الشكاوى المتعلقة بحالات التعذيب بحقّ المحتجزين  
خلال الفترة (2007-2020)



التوقيف الإداري

يُذكّر المركز الوطني لحقوق الإنسان بتوصياته المُتكرّرة حول ضرورة إلغاء قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954 وتعديلاته، الذي يشكّل مخالفةً جوهريّةً للمبادئ والمعايير الدستوريّة، ويناقض مُقتضيات الحقّ في محاكمة عادلة وفق ما أقرّت به المعاير الدوليّة لحقوق الإنسان، ويوضح الجدول رقم (3) أعداد الموقوفين الإداريين في مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لمديرية الأمن العام الأردنية خلال الفترة (2007 - 2020).

الجدول رقم (3)

أعداد الموقوفين الإداريين في مراكز الإصلاح والتأهيل

خلال الفترة (2007 - 2020)

|  |  |
| --- | --- |
| **حالات التوقيف الإداري** | **السنة** |
| 12178 | 2007 |
| 13181 | 2008 |
| 16050 | 2009 |
| 12345 | 2010 |
| 11345 | 2011 |
| 12410 | 2012 |
| 12766 | 2013 |
| 20216 | 2014 |
| 19860 | 2015 |
| 30138 | 2016 |
| 34952 | 2017 |
| 37683 | 2018 |
| 37853 | 2019 |
| 21322 | 2020 |
| **حالة 22878** | **متوسط عدد حالات التوقيف الإداري سنوياً** |

الشكل رقم (3)  
أعداد الموقوفين الإداريين في مراكز الإصلاح والتأهيل

خلال الفترة (2007 - 2020)



وجاء في تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام 2020، أنه المركز نفّذ عام 2020 عشرة زيارات إلى مراكز التّوقيف الأوليّ والاحتجاز المؤقّت، وقد اتّضح من خلال تلك الزيارات والشّكاوى التي تلقّاها المركز استمرار ما رصده المركز في زياراته السّابقة وخصوصاً مركز التوقيف المؤقت لدى إدارتي البحث الجنائي ومكافحة المخدرات، وأبرزها: استمرار الانتهاك بمنع الموقوفين من حقه بالاستعانة بمحامٍ في مرحلة التحقيق الأوليّ (التّحري والاستدلال)، ومنع زياراتهم من قبل ذويهم وعدم السماح للمحتجـــزين أحياناً بالاتصال بالعالم الخارجي، من خلال عدم تسهيل الاتصال الهاتفي بأسرتهم لإعلامهم عن مكان وجودهم، فضلا عن الاستمرار في الاعتماد على الأسبقيات الجرمية للموقوف للعمل على توقيفه لمدد طويلة استناداً لقانون منع الجرائم، خاصةً عند احتجازه خلال مرحلة التّوقيف الاوليّ لدى بعض الادارات الأمنية لا سيّما إدارتيّ البحث الجنائيّ وإدارة مكافحة المخدرات والتّزييف[[11]](#footnote-11).

وخلال ذات العام 2020 نفذ المركز أيضا ما مجموعه (50) زيارة غير معلنة إلى مراكز الإصلاح والتّأهيل، وعلى صعيدٍ آخر، بلغ العدد الفِعليّ للنزلاء الموجودين في هذه المراكز خال عام 2020 ما مجموعه (17.708) نزيلاً، في حن أنّ الطاقة الاستيعابيّة لهذه المراكز هي (13.352) نزيلا، وبذلك يكون الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل تجاوز نسبة (33%) تقريباً، ما يؤثر سلباً على أوضاع النّزلاء وحقوقهم في كافة المجالات.[[12]](#footnote-12)

ومن أبرز توصيات المركز؛ إلغاء قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954 م وتعديلاته؛ لما يتضمّنه من مخالفاتٍ جوهريّةٍ للمبادئ والمعايير الدستوريّة من جهةٍ، ويناقض مُقتضيات الحقّ في محاكمة عادلة وفق ما أقرّت به المعايير الدوليّة لحقوق الإنسان من جهةٍ أخرى، بالإضافة إلى ضرورة التزام الأجهزة الأمنيّة كافةً بتطبيق القانون ومراعاة الشروط الشكليّة والموضوعيّة الواردة به عند اللجوء للمداهمات الأمنيّة، واقتحام المنازل بالقوّة، لا سيّما عدم استخدام القوة إلا في الضرورة القصوى وبالحدود الدُّنيا وفي نطاق القانون[[13]](#footnote-13).

وقال تقرير شارك في إعداده 17 مؤسسة مجتمع أردني[[14]](#footnote-14)، سلط الضوء على حالة حقوق الإنسان في الأردن لعام 2020، إن “الأردن صادق على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك دونما إبداء أي تحفظ، وتقوم فلسفة العهد على التزامات الدولة بتطبيق الحقوق الواردة فيه؛ حيث ينبغي أن تنطبق على كل الأشخاص المقيمين على أرض الدولة ودونما تمييز، وإنّ للدولة الحق في تبنّي نظامها؛ السياسي والاقتصادي، على ألا يكون ذلك مبرراً لإخفاقها في إنفاذ تلك الحقوق”.

وتابع يُلاحظ على حال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن أنّ هناك انتهاكات طالت المجالات كافة، وأنّ هنالك خطوات تراجعية في العديد منها، بالإضافة إلى بعض أوجه التمييز في تنفيذها، والأدهش من ذلك هو عدم كفالة بعض الحقوق الواردة في العهد على مستوى الدستور وبعض القوانين.

وتناول التقرير كلا من: الحق في التعليم، والحق في العمل وتشكيل النقابات، وحقوق العمال المهاجرين، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي كافٍ وملائم، والحق في الصحة، وخلُص إلى عدد من التوصيات يمكن من خلالها تلمس مكامن الخروقات، وشكل ونوع الانتهاكات الواقعة على **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** في الأردن، لعل أبرزها:

1. تعديل قانون التربية والتعليم بحيث يكفل ويؤكد على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتكريسها في المجتمع كجزء من ثقافته وحياته.
2. تقديم مسودة مشروع تعديل المواد التي تشكل انتهاكات للحق في العمل الواردة في قانون العمل، المتمثلة بالمادة (40) والمادة (44)، والمادة (98)، والمادة (100) والمادة (103) والمادة (116).
3. المصادقة على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
4. رفع الحد الأدنى للأجور للعمال المهاجرين ومساواتهم بالعمال الأردنيين وبما يتناسب مع غلاء الأسعار.
5. إلغاء نظام الكفالة للعمال المهاجرين والحرية في تغيير صاحب العمل دون موافقة صاحب العمل.
6. شمول عاملات المنازل والعمال السوريين في الاشتراك بالضمان الاجتماعي.
7. الأخذ بجميع الملاحظات الواردة عند النظر في مشروع قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر، وذلك لجعل القانون أكثر التزاماً مع القانون الدولي ويكفل إجراءات فعالة للتجريم ومحاسبة الجناة وحماية الضحايا.
8. تعزيز دور إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وبناء قدراتها بالكوادر المؤهلة الكافية.
9. تدريب القضاة والأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون على المعايير الدولية وقانون منع الاتجار بالبشر.
10. إضافة نص قانوني يوضح صراحة الحق بتمتع جميع الأفراد بمستوى معيشي لائق وفق مؤشرات واضحة لقياسها.
11. إضافة الحق بالصحة صراحة إلى الدستور الأردني في المادة السادسة منه.
12. استحداث نظام تأمين صحي يشمل جميع المواطنين، دون استثناءات، وإصدار أرقام واضحة في هذا الخصوص من قبل وزارة الصحة.

أما فيما يتعلق بالانتهاكات الواقعة على **الفئات الأكثر حاجة للحماية** (المرأة، والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة)، فحسب بيانات اتحاد المرأة الأردنية، فقد استقبل مأوى النساء التابع له خلال عامي 2019 و2020 نحو 412 امرأة، حيث شكلت الأردنيات ما نسبته حوالي 41 ٪ من مجموع من تم استضافتهن في المأوى مقابل 48 ٪ للنساء من الجنسيات الأجنبية، وجاءت نسبة النساء من الجنسية العربية الأقل حيث شكلت ما نسبته 11 ٪.

وقد شكل العنف الجسدي ما نسبته 42.5٪ من مجموع الحالات للعامين 2019، و2020، ومن الملاحظ أنّ هناك زيادة واضحة لممارسة العنف الجسدي في العام 2020 عن العام 2019، وبما مقداره 20٪.

وحسب البيانات فإن أكثر أنواع العنف الذي تتعرض له النساء الأردنيات والعربيات كان العنف الجسدي (63.3٪، 67.4٪ على التوالي) من مجموع كل جنسية، مقارنة بالنساء الأجنبيات واللواتي تعرضن إلى عنف الحرمان من الموارد بنسبة 50٪ من مجموع النساء الأجنبيات، فيما جاء العنف الجنسي ثانياً من ناحية نسبة التعرض له بين الأردنيات (16٪) وما نسبته 14٪ بين النساء من الجنسيات العربية، و6٪ للأجنبيات من المجموع الكلي للعنف الجنسي.

أما **العنف ضد الأطفال**، فتشير أرقام خلال عام 2018 ارتفاع نسبة الأطفال الذكور والإناث الذين تعرضوا للعنف بنسبة 19.4%، حيث بلغ عدد الحالات 6708 حالات مقارنة مع 5617 حالة خلال عام 2017، وفقاً لما جاء في التقرير السنوي لعام 2018 والصادر عن وزارة التنمية الاجتماعية.

وتشير جمعية معهد تضامن النساء الأردني إلى أنّ أكثر أنواع العنف الممارس ضد الأطفال كان العنف الجسدي وبعدد 3847 حالة، تلاه الإهمال وبعدد 1814 حالة، والعنف النفسي بعدد 654 حالة والعنف الجنسي بعدد 393 حالة.

وفيما يتعلق بزواج القاصرات، ووفقا للتقرير الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة قاضي القضاة لعام 2020، فإنّ إجمالي حالات الزواج في المملكة بلغت 67389 حالة منها 7964 حالة تزويج لقاصرات أعمارهن ما بين 16-18 عاماً.

وعلى صعيد آخر، وفيما يتعلق بـ **حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، فقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة عام 2015، أنّ نسبة الإعاقة في المملكة بلغت (11.1%) من إجمالي عدد السكان في الأردن لمن أعمارهم (5) أعوام فأكثر، وقد أكد الدستور الأردني صراحة ضمن أحكام المادة (6 /5) منه على توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة، كما جاء قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 متوافقاً مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كأول قانون مناهض للتمييز وقائم على المساواة، إلا أن هناك العديد من التحديات والانتهاكات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في كثير من المجالات، أبرزها العمل، والتعليم، والصحة، والإجراءات التيسيرية التي يفتقدونها بشكل كبير.

الحقيقة التي لا شك فيها أن هذه الانتهاكات والخروقات التي تقع على حقوق الإنسان، سواء المدنية والسياسية، أو الاقتصادية والاجتماعية لها كلف، ونتائج سلبية، على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، وتتناول هذه الدراسة الفريدة من نوعها، الأثار، والكلف الاقتصادية لتلك الانتهاكات، على الموازنة العامة بصورة مباشرة، وما يترتب من كلف غير مباشرة على اقتصاد الدولة، وستركز الدراسة على الكلفة الاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالتعذيب، والتوقيف الإداري، كخطوة أولى، وتتطلع إلى إنجاز دراسة أشمل عن الكلف الاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام.

1. الكلفة المالية المباشرة  
لانتهاكات حقوق الإنسان على الموازنة العامة

يبرز الأثر والكلف الاقتصادية الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال ما تتكبده الموازنات من آثار مباشرة، وغير مباشرة، فجرائم التعذيب وسوء المعاملة لها تأثيرات وانعكاسات مختلفة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، خاصة أن تلك الجرائم تعامل وكأنها مخالفات سلوكية، وليست جرائم تستحق العقوبة، والتعويض من جهات الاختصاص.

وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل الكلف الاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان في الأردن، من خلال شكلين رئيسين لهذه الانتهاكات والمتمثلة بالتعذيب، والتوقيف الإداري، حيث تم تقدير كلف حالات التوقيف الإداري من خلال تقدير الكلف المالية للسجين في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية والمقدرة بحسب مديرية الأمن العام بمقدار (800) دينار أردني في الشهر للسجين الواحد[[15]](#footnote-15)، وهو ما يعني أن كلفة التوقيف الإداري للموقف وليوم واحد تقدر بحوالي (26.7) دينار أردني، أما بالنسبة لحالات التعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية، فقد تم تقدير الكلف الاقتصادية والمالية لها من خلال قياس أثر زيادة هذه الحالات (أو انخفاضها) على نفقات وزارة الصحة الأردنية، وذلك من خلال رصد عدد حالات الشكاوى المقدمة للمركز الوطني لحقوق الإنسان والمرتبطة بالتعذيب، حيث تشير زيادة حالات التعذيب إلى تكبد موازنة الوازرة المزيد من النفقات لعلاج الآثار المترتبة عن التعذيب.

لغايات ذلك، اعتمدت الدراسة على الأرقام والبيانات المنشورة في تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان خلال الفترة (2007-2020) ذات العلاقة بعدد حالات التوقيف الإداري، وعدد حالات التعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية حسب الجدول رقم (2) والجدول رقم (3)، بالإضافة لبيانات الحكومة الأردنية ذات العلاقة بالناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام للموازنة، وإنفاق وزارة الصحة، والإيرادات الضريبية، وغير الضريبية في الموازنة العامة كمتغيرات مستقلة في النموذج الاقتصادي القياسي.

ومن ثم تقدير الكلف المباشرة لكل حالة من خلال هذا النموذج القياسي لحساب الآثار المالية والاقتصادية لهذه الانتهاكات على الاقتصاد الأردني عن طريق قياس مقدار أثرها على النفقات العامة الحكومية في الموازنة، وأثرها على نفقات وزارة الصحة بشكل خاص، وحسب الكلف المعلن عنها رسمياً، وكما هو مبين في المعادلة التالية[[16]](#footnote-16):



حيث شكلت متغيرات النموذج القياسي المتغيرات التالية:

|  |  |
| --- | --- |
| Gov Cons: | الإنفاق العام في الموازنة/ نفقات وزارة الصحة الأردنية. |
| Tax: | الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة. |
| GDP: | الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. |
| ITAX: | الإيرادات غير الضريبية في الموازنة العامة. |
| Z: | عدد حالات التوقيف الإداري أو التعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية. |
| e: | حد الخطأ القياسي. |

وقد بنيت منهجية الدراسة من خلال ربط عدد حالات التوقيف الإداري والتعذيب مع النفقات العامة، ونفقات وزارة الصحة باستخدام برمجية (STATA) للوصول إلى النتائج، حيث أظهرت نتائج التحليل القياسي للبيانات الدراسة ما يلي:

أولاً: إن العلاقة ما بين الإنفاق العام في الموازنة الأردنية، والتوقيف الإداري في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية علاقة موجبة، وهذا يعني أن زيادة حالات التوقيف الإداري سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، فحين يزداد عدد حالات التوقيف الإداري حالة واحدة، ستكون كلفتها التقديرية المباشرة على الموازنة بمقدار (968) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط.

ثانياً: إن العلاقة ما بين إنفاق وزارة الصحة في الموازنة الأردنية والتعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية علاقة موجبة، وهذا يعني زيادة عدد حالات التعذيب سيؤدي إلى زيادة كلف الإنفاق في وزارة الصحة، فحين يزداد عدد حالات التعذيب حالة واحدة في الأردن، ستكون كلفتها التقديرية على وزارة الصحة بمقدار (343) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط.

وبالنظر إلى متوسط أعداد الموقوفين إدارياً خلال الفترة (2010-2020) فقد بلغ هذا المتوسط (22808) موقوفاً إدارياً بالعام الواحد، بمتوسط (1.900) موقوف إداري شهرياً، حيث تعادل الكلفة المالية المباشرة الشهرية للموقوفين الإداريين ضمن هذا المتوسط على موازنة الدولة بحوالي (مليون و520 ألف دينار)، وبكلفة مالية سنوية مباشرة على الموازنة العامة تقدر بحوالي (18 مليون و246 ألف دينار) سنوياً، وتقدر الكلفة اليومية لمتوسط أعداد الموقوفين الإداريين ليوم واحد بحوالي (51 ألف دينار أردني)، وهذا ما تؤكده طبيعة العلاقة الموجبة الناتجة عن التحليل القياسي في النموذج المستخدم في الدراسة، حيث تقدر نسبة الكلفة المالية المباشرة للموقوفين الإداريين خلال العام 2021 من موازنة الأمن العام بحوالي (1.3%) علماً بأن موازنة الأمن العام قد بلغت للعام 2021 حوالي (1,384,100) مليار دينار.

2. الكلفة الاقتصادية  
غير المباشرة للتوقيف الإداري  
على الاقتصاد الأردني

تتضمن انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً، كلفاً اقتصادية غير مباشرة على الاقتصاد الأردني، فبالنظر إلى متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نجد بأنه خلال الفترة (2010-2020) قد تراوحت ما بين (2649.24 دينارا أردنيا وما بين 3036.44 دينارا أردنيا) كما هو موضح بالجدول رقم (4) وبالشكل رقم (4) حسب بيانات البنك الدولي.

الجدول رقم (4):

حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي والدينار الأردني خلال الفترة (2010-2020)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **حصة الفرد من الناتج المحلي (بالدولار الأميركي)** | **حصة الفرد من الناتج المحلي (بالدينار الأردني)** | **السنة** |
| 3736.64 | 2649.24 | 2010 |
| 3852.89 | 2731.66 | 2011 |
| 3910.346 | 2772.40 | 2012 |
| 4044.426 | 2867.46 | 2013 |
| 4131.44 | 2929.15 | 2014 |
| 4164.10 | 2952.31 | 2015 |
| 4175.35 | 2960.29 | 2016 |
| 4231.51 | 3000.10 | 2017 |
| 4308.15 | 3054.44 | 2018 |
| 4405.48 | 3123.45 | 2019 |
| 4282.76 | 3036.44 | 2020 |
| **4113** | **2916** | **متوسط حصة الفرد في السنة** |

الشكل رقم (4/1)

حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي والدينار الأردني  
خلال الفترة (2010-2020)



الشكل رقم (4/2)

حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي والدينار الأردني  
خلال الفترة (2010-2020)

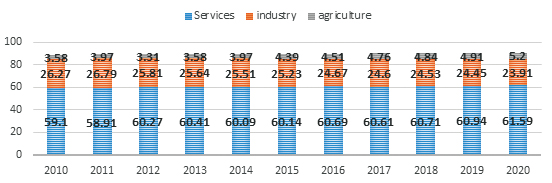


حيث يظهر من الجدول زيادة في معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي بصورة محدودة وبطيئة خلال السنوات العشر (2010-2020)، مما يعكس محدودة الزيادة في الإنتاجية على صعيد الفرد، والدولة خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (4/3):

حصة الفرد الأردني من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأميركي

خلال الفترة (2010-2020)

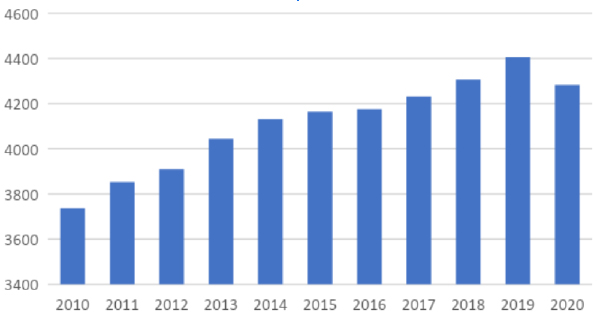


تشير الأرقام أعلاه إلى أن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020) قد بلغ حوالي (4,113) دولار أميركيا، أي ما يعادل (2916) دينارا أردنيا، موزعة بالمتوسط خلال نفس الفترة على القطاعات الرئيسية الخدماتية، الصناعية والزراعية بالنسب: 60.3%، .225%، 4.3% على التوالي وحسب الشكل رقم (4/4).

الشكل رقم (4/4):

حصة قطاعات الخدمات، الصناعة والزراعة من الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة (2010-2020)



تشير الأرقام في الشكل رقم (4/4) أن حصة الفرد الشهرية من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط تقدر بحوالي (243) دينارا أردنيا، وبالتالي مساهمة الفرد اليومية في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي (10) دنانير أردنية، وعلى فرض أن متوسط عدد أيام التوقيف الإداري في المملكة الأردنية يقدر بحوالي (5 أيام) للموقوف الإداري الواحد، فإن الكلفة الاقتصادية الضائعة على الاقتصاد الأردني بشكل عام من خلال التوقيف الإداري تقدر بحوالي (50) دينار أردني للموقف الإداري خلال كل خمس أيام يتم فيها التوقيف، حيث تشير هذه الكلفة إلى الكلفة الاقتصادية غير المباشرة الضائعة محلياً جراء تعطل أحد عناصر الإنتاج المحلية، والتي ممكن أن تساهم في زيادة الإنتاجية، وبالتالي تحسين أرقام النمو الاقتصادي محلياً.

ونظراً لاختلاف مساهمة القطاعات الاقتصادية، فهذا يعني اختلاف القيمة المضافة الإنتاجية للعاملين في تلك القطاعات من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي تحديد مساهمة الأفراد في إنتاج كل قطاع سيساعد على تحديد الفرص الإنتاجية الضائعة في القطاعات الاقتصادية الأساسية وهي قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، وقطاع الزراعة، حيث ساهم قطاع الخدمات بحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)، ما يعادل (1758) دينارا أردنيا من حصة الفرد السنوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها، وبالتالي فإن مساهمة الفرد اليومية في قطاع الخدمات تقدر بحوالي (37) دينارا أردنيا[[17]](#footnote-17).

هذا يعني أن كل يوم تعطل لأحد العاملين في هذا القطاع كلفته على الاقتصاد الأردني حوالي (7.3) دينارا أردنيا، وبالتالي ستكون كلفته الإنتاجية الضائعة في قطاع الخدمات تقدر بحوالي (146) دينارا أردنيا شهرياً وهو رقم مرتفع نسبياً إذا ما تم مقارنته بحصة القطاع من الناتج بالدينار الأردني سنوياً، كما تشير الأرقام أعلاه لمساهمة كل من قطاع الصناعة، وقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)، حيث بلغت حصة الفرد السنوية من الناتج المحلي الإجمالي جراء مساهمته في قطاع الصناعي ما يعادل (735) دينارا أردنيا، كما بلغت حصة الفرد السنوية جراء مساهمته في أعمال القطاع الزراعي ما يقارب (125) دينارا أردنيا.

وبالتالي فإن مساهمة الفرد اليومية في قطاع الصناعة تقدر بحوالي (3) دنانير أردنية، ومساهمة الفرد اليومية في قطاع الزراعة تقدر بحوالي (0.5) دينار أردني إذا ما تم مقارنته كنسبة من مساهمة القطاع الزراعي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني أن كل يوم تعطل لأحد العاملين في قطاع الصناعة كلفته على الاقتصادي الأردني حوالي (3) دنانير أردنية، وكل يوم تعطل لأحد العاملين في قطاع الزراعة كلفته على الاقتصادي الأردني حوالي (0.5) دينار أردني، وبالتالي أي موقوف إداري بمتوسط (5 أيام) توقيف ستكون كلفته الإنتاجية الضائعة في قطاع الصناعة تقدر بحوالي (15) دينارا أردنيا، وكلفته تعطله في قطاع الزراعة تقدر بحوالي (2.5) دينار أردني، حيث يشكل هذا الرقم البسيط ما مقداره (5%) من مساهمة الفرد الواحد في قطاع الزراعة شهرياً.

يظهر بشكل واضح بأن التوقيف الإداري يشكل هدراً واضح للقدرات، والطاقات الإنتاجية في الدولة، حيث تزداد الكلف الاقتصادية (فرص الإنتاج الضائعة) بزيادة عدد أيام التوقيف الإداري، هذا الأثر يسهل أن يلمس أثره في اقتصاد صغير كالاقتصاد الأردني الذي يُعاني من معدلات نمو منخفضة، ومعدلات بطالة مرتفعة.

ويشير الجدول رقم (5) إلى الكلف الاقتصادية التي يخسرها الاقتصاد الأردني من خلال الفرص الإنتاجية الضائعة جراء عملية التوقيف الإداري في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة خلال الفترة (2010-2020).

الجدول رقم (5):

حصة الفرد من مساهمته الاقتصادية في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة خلال الفترة (2010-2020)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **قطاع الخدمات** | **القطاع الصناعي** | **القطاعي الزراعي** |
| حصة الفرد من الناتج كنسبة مئوية | 60.3% | 25.2% | 4.3% |
| حصة الفرد من الناتج بالدينار الأردني سنوياً | 1758 | 735 | 125 |
| حصة الفرد من الناتج بالدينار الأردني شهرياً | 146.5 | 61.25 | 10.4 |
| حصة الفرد من الناتج بالدينار الأردني يومياً | 7.3 | 3 | 0.5 |
| **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال (2010-2020) بالدينار الأردني** | **(2916)** | | |

الشكل رقم (5)  
حصة الفرد من مساهمته الاقتصادية في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة خلال الفترة (2010-2020)



كما يشير الجدول رقم (6) لكلفة التعطل للموقوف الإداري بالدينار الأردني في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة خلال الفترة (2010-2020)، ضمن سيناريوهات متعددة تشمل المدد الزمنية ليوم واحد، وخمسة أيام، وعشرة أيام، وخمسة عشر يوماً، حيث يظهر بوضوح بأن توقيف الفرد العامل في قطاع الخدمات 15 يوماً سيقلل من إنتاجيته الشهرية.

الجدول رقم (6):

الكلف الاقتصادية التي يخسرها الاقتصاد الأردني  
جراء عملية التوقيف الإداري في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة  
خلال الفترة (2010-2020)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **القطاعات الاقتصادية** | **كلفة التعطل للموقف الإداري ليوم واحد بالدينار الأردني** | **الكلفة الاقتصادية للتوقيف الإداري بمتوسط 5 أيام توقيف** | **الكلفة الاقتصادية للتوقيف الإداري بمتوسط 15 يوم توقيف** |
| قطاع الخدمات | 7.3 | 36.5 | 110  (75% من إنتاج الفرد شهرياً) |
| قطاع الصناعة | 3 | 15 | 45  (74% من إنتاج الفرد شهرياً) |
| قطاع الزراعة | 0.5 | 2.5 | 7.5  (72% من إنتاج الفرد شهرياً) |

الشكل رقم (6/1)  
الكلف الاقتصادية التي يخسرها الاقتصاد الأردني  
جراء عملية التوقيف الإداري في قطاع الخدمات، والصناعة، والزراعة  
خلال الفترة (2010-2020)



3. مقارنات:  
الإنفاق الرأسمالي على قطاع الصحة، والتعليم، ومراكز الإصلاح والتأهيل

من المهم استعراض ومقارنة ما يتم إنفاقه على القطاعات الأخرى والتي لها خصوصية في التنمية، والرفاهية، وتحسين مستويات معيشية المواطنين مثل قطاع التعليم، وقطاع الصحة، وما يتم إنفاقه على الموقوفين الإداريين في مراكز الإصلاح والتأهيل في مديرية الأمن العام، حيث يعتبر الكثير من الباحثين والأكاديميين بأن هناك علاقة عكسية بين ما يتم إنفاقه على القطاعات المعنية بتحسين مستوى معيشة المواطنين، ومعدلات الجريمة، فكلما زاد الإنفاق لتحسين مستويات التعليم في المجتمع والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، كلما قلت دوافع ومسببات الجرائم أو الجنح التي تؤدي إلى السجن أو التوقيف الإداري، حيث يرتبط الإنفاق الاجتماعي بعلاقة طردية مع نتائج الصحة والتعليم في كثير من الدول.

وبحسب الأرقام المتوفرة، ولتحديد مقدار ما يتم إنفاقه على بناء وتحديث المرافق الصحية، والتعليمية والتوسع فيها، ومقارنتها بمقدار ما يتم إنفاقه على التوسع والتحديث في مراكز الإصلاح والتأهيل، تظهر أرقام الإنفاق الرأسمالي في وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، والإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح تبايناً في النسب والأرقام خلال الفترة الممتدة (2017-2021) موضحة بالشكل رقم (6/2).

الشكل رقم (6/2):

الإنفاق الرأسمالي لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم  
كنسبة من موازناتهم والإنفاق في مراكز الإصلاح والتأهيل  
كنسبة من موازنة مديرية الأمن العام



فقد بلغت قيمة الإنفاق الرأسمالي في موازنة إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل للعام 2021 ما يقارب (2) مليون دينار أردني حسب بيانات دائرة الموازنة العامة المنشورة، وهو وما يقارب (3%) من مقدار الإنفاق الرأسمالي في موازنة مديرية الأمن العام لذلك العام، وباستعراض موازنة مديرية الأمن العام خلال الفترة (2017-2021)، وتقدير حصة مراكز الإصلاح والتأهيل في كل عام خلال هذه الفترة فإن الإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح والتأهيل كنسبة من موازنة الأمن العام يظهر بشكل عام ثابتاً في نسبته عند معدل (3%).

مقابل متوسط مقدراه (10.3%) في وزارة الصحة، ومتوسط مقداره (9%) في وزارة التربية والتعليم، كما هو موضح بالجدول رقم (7).

الجدول رقم (7):

الإنفاق الرأسمالي لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والإنفاق

في مراكز الإصلاح

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح والتأهيل كنسبة من موازنة الأمن العام** | **الإنفاق الرأسمالي كنسبة من موازنة وزارة التربية والتعليم** | **الإنفاق الرأسمالي كنسبة من موازنة وزارة الصحة** |  |
| 2.7% | 5.6% | 7.6% | **2017** |
| 2.4% | 8.2% | 9.2% | **2018** |
| 3.3% | 11.9% | 11.3% | **2019** |
| 3.6% | 10% | 13.9% | **2020** |
| 3% | 9.3% | 9.6% | **2021** |

الشكل رقم (7):

الإنفاق الرأسمالي لوزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم والإنفاق

في مراكز الإصلاح



يلاحظ من الأرقام والنسب أعلاه بأن مقدار الإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح والتأهيل كنسبة من موازنة مديرية الأمن العام يعادل بمتوسطه حوالي (30%) من نسبة الإنفاق الرأسمالي كنسبة من موازنة وزارة الصحة وما يعادل حوالي (33%) كنسبة من نسبة الإنفاق الرأسمالي كنسبة من موازنة وزارة التربية والتعليم، وهي نسبة ليست منخفضة، وتشير إلى نسب عالية من الإنفاق باتجاه تأهيل مراكز الإصلاح والتأهيل مقابل الفرص الضائعة باتجاه تحسين رفاهية المواطنين من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي، والتوسع بالإنفاق على مستويات الصحة والتعليم، فبالنظر إلى قيمة الإنفاق الرأسمالي في موازنة إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل للعام 2021 ما يقارب (2) مليون، فإنها أعلى من كل المبالغ المخصصة لإنشاء مراكز صحية في المحافظات المختلفة للعام 2021 كما يبين الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8):

تكلفة إنشاء مراكز صحية في محافظات مختاره للعام 2021

|  |  |
| --- | --- |
| تكلفة إنشاء المراكز الصحية في محافظة إربد | 400 ألف دينار |
| تكلفة إنشاء المراكز الصحية في محافظة المفرق | 430 ألف دينار |
| تكلفة إنشاء المراكز الصحية في محافظة العاصمة | 1,100 مليون |
| تكلفة إنشاء المراكز الصحية في محافظة البلقاء | 550 الف دينار |
| تكلفة إنشاء المراكز الصحية في محافظة العقبة | 600 ألف دينار |
| تكلفة إنشاء وصيانة مراكز صحية في محافظة الكرك | 400 الف دينار |
| تكلفة إنشاء وصيانة مراكز صحية  في محافظة معان | 425 ألف دينار |

الشكل رقم (8):

تكلفة إنشاء مراكز صحية في محافظات مختاره للعام 2021



إن زيادة الإنفاق على قطاع التعليم وقطاع الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي، يعتبر أحد مرتكزات الأمن القومي لأي دولة، فمن خلاله يتحدد مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم، لأن التقدم في نظام التعليم والصحة يعني التقدم في كل مسارات الحياة، كما أن الإنفاق الصحي يعد أمرًا ضروريًا ويسمح للبلدان بتحسين أنظمتها، حتى تكون أكثر عدلاً وتخدم الناس بشكل أفضل.

4. نتائج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها التحليلية على ثلاثة طرق رئيسية بهدف ربط انتهاكات حقوق الإنسان بكلفتها الاقتصادية في الأردن، حيث قامت أولاً بتقدير الكلفة المالية المباشرة لكلف التوقيف الإداري والتعذيب على الموازنة العامة، وموازنة وزارة الصحة، وموازنة مديرية الأمن العام، بالإضافة إلى قياس العلاقة القياسية التي تربط بين متغيرات الدراسة الرئيسة.

ثانياً، اعتمدت منهجية التحليل على تقدير الكلفة الاقتصادية الغير مباشرة على الاقتصاد الأردني لانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال تقدير الكلفة البديلة الضائعة في حالة التوقيف الإداري، أو التعذيب على الاقتصاد الأردني بقطاعاته الاقتصادية الرئيسية والمتمثلة في قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة، والقطاع الزراعي.

أخيراً، قامت الدراسة بمنهجيتها التحليلية الأخيرة بإجراء مقارنات بين نسب الإنفاق الرأسمالي لموازنات الوزارات التي تعكس قطاعات حيوية تمس بصورة مباشرة رفاهية الناس، ومستويات معيشتهم، كقطاع التعليم، والصحة ومقارنة نسب هذا الإنفاق بمقدار الإنفاق الرأسمالي في مراكز الإصلاح والتأهيل كنسبة من موازنة مديرية الأمن العام، حيث أشارت الدراسة إلى النقاط الرئيسية التالية:

1. تباين واقع حقوق الإنسان في الأردن عبر السنوات (2007-2020) باتجاه التراجع، حسب ما توثقه التقارير السنوية للمركز الوطني لحقوق الإنسان والتي ترصد واقع حقوق الإنسان من خلال الحقوق المدنية والسياسية في محورها الأول، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحور الثاني، أما المحور الثالث فيركز على حقوق الفئات الأكثر حاجةً للحماية.
2. عدد الشكاوى التي استقبلها المركز الوطني لحقوق الإنسان كان بازدياد مستمر خلال السنوات الخمسة الماضية، بزيادة ملحوظة في الشكاوى المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، والمتعلقة في حقوق الحياة والحرية والسلامة الجسدية.
3. العلاقة ما بين الإنفاق العام في الموازنة الأردنية والتوقيف الإداري في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية علاقة موجبة، وهذا يعني أن زيادة حالات التوقيف الإداري سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، فحين يزداد عدد حالات التوقيف الإداري حالة واحدة، ستكون كلفتها التقديرية المباشرة على الموازنة بمقدار (968) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط.
4. العلاقة ما بين إنفاق وزارة الصحة في الموازنة الأردنية والتعذيب في مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف والاحتجاز الأردنية علاقة موجبة، وهذا يعني زيادة عدد حالات التعذيب سيؤدي إلى زيادة كلف الإنفاق في وزارة الصحة، فحين يزداد عدد حالات التعذيب حالة واحدة في الأردن، ستكون كلفتها التقديرية على وزارة الصحة بمقدار (343) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط.
5. تقدر الكلفة المالية المباشرة الشهرية للموقوفين الإداريين ضمن هذا المتوسط على موازنة الدولة بحوالي (مليون و520 ألف دينار)، وبكلفة مالية سنوية مباشرة على الموازنة العامة تقدر بحوالي (18 مليون و240 ألف دينار) سنوياً، وتقدر الكلفة اليومية لمتوسط أعداد الموقوفين الإداريين ليوم واحد بحوالي (51 ألف دينار أردني).
6. بافتراض أن متوسط عدد أيام التوقيف الإداري في المملكة الأردنية يقدر بحوالي (5 أيام) للموقوف الإداري الواحد، فإن الكلفة الاقتصادية الضائعة على الاقتصاد الأردني بشكل عام من خلال التوقيف الإداري تقدر بحوالي (50) دينارا أردنيا للموقوف الإداري خلال كل خمس أيام يتم فيها التوقيف.
7. تقدر الكلفة الإنتاجية الضائعة في قطاع الخدمات بحوالي (146) دينار شهرياً للموقوف الإداري العامل بقطاع الخدمات.
8. أي موقوف إداري بمتوسط (5 أيام) توقيف ستكون كلفته الإنتاجية الضائعة في قطاع الصناعة تقدر بحوالي (15) دينارا أردنيا، وكلفته تعطله في قطاع الزراعة تقدر بحوالي (2.5) دينار أردني، حيث يشكل هذا الرقم البسيط ما مقداره (5%) من مساهمة الفرد الواحد في قطاع الزراعة شهرياً.
9. بلغت قيمة الإنفاق الرأسمالي في موازنة إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل للعام 2021 ما يقارب (2) مليون دينارا أردنيا حسب بيانات دائرة الموازنة العامة المنشورة، وهو وما يقارب (3%) من مقدار الإنفاق الرأسمالي في موازنة مديرية الأمن العام لذلك العام.
10. باستعراض موازنة مديرية الأمن العام خلال الفترة (2017-2021)، وتقدير حصة مراكز الإصلاح والتأهيل في كل عام خلال هذه الفترة، فإن الإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح والتأهيل كنسبة من موازنة الأمن العام يظهر بشكل عام ثابتاً في نسبته عند معدل (3%)، مقابل متوسط مقدراه (10.3%) في وزارة الصحة، ومتوسط مقداره (9%) في وزارة التربية والتعليم.
11. قيمة الإنفاق الرأسمالي في موازنة إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل للعام 2021 يقارب (2) مليون، وهو أعلى من كل المبالغ المخصصة لإنشاء مراكز صحية في المحافظات المختلفة للعام 2021.

5. التوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، وهي:

**أولا**: تعديل التشريعات والقوانين بما يضمن الإنهاء الفوري لحالات التعذيب التي تشكل انتهاكا وخرقا لحقوق الإنسان، وما تكلف خزينة الدولة (343) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط لكل حالة.

**ثانيـا**: إلغاء أو تعديل قانون منع الجرائم رقم (7) لسنة 1954 م وتعديلاته؛ لما يتضمّنه من مخالفاتٍ جوهريّةٍ للمبادئ والمعايير الدستوريّة من جهةٍ، ويناقض مُقتضيات الحقّ في محاكمة عادلة، وبما تتكبده خزينة الدولة من تكاليف مالية مباشرة نتيجة استخدام التوقيف الإداري بموجب القانون المذكور، والتي تبلغ (968) دينارا أردنيا شهرياً بالمتوسط لكل موقوف.

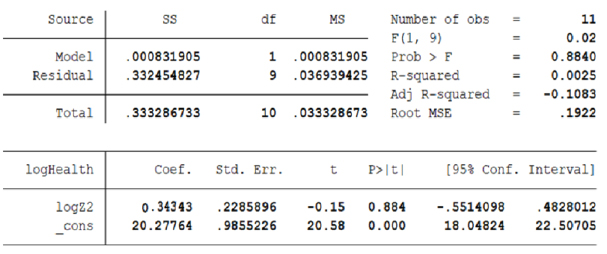
**ثالثا**: اللجوء إلى العقوبات البديلة للتوقيف والحبس، والتوسع بها، لتخفيف التكاليف المالية والاقتصادية على موازنة الدولة.

**رابعا**: إعداد دراسة موسعة وشاملة تكشف التكاليف المالية والاقتصادية لانتهاكات حقوق الإنسان في مختلف المجالات والفئات.

ملاحق

ملحق (1)

نتائج الدراسة القياسية عن طريق برمجية (STATA)  
وباستخدام طريقة FOLS



ملحق (2):

موازنة وزارات الصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي لكل منها، وموزانة مديرية الأمن العام والإنفاق الرأسمالي لمراكز الإصلاح والتأهيل

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **موازنة وزارة الصحة** | **الإنفاق الرأسمالي لوزارة الصحة**  **(بالمليون دينار)** | **موازنة وزارة التربية والتعليم** | **الإنفاق الرأسمالي لوزارة التربية والتعليم**  **(بالمليون دينار)** | **الإنفاق الرأسمالي لمديرية الأمن العام**  **(بالمليون دينار)** | **الإنفاق الرأسمالي على مراكز الإصلاح والتأهيل** |
| **2017** | 591,004 | 44,935 | 882,517 | 49,475 | 30,200 | 740,981  ألف دينار |
| **2018** | 599,478 | 55,215 | 928,929 | 75,848 | 30,500 | 1,000,000  مليون دينار |
| **2019** | 651,033 | 73,590 | 980,393 | 116,849 | 29,250 | 500,000  ألف دينار |
| **2020** | 625,794 | 87,053 | 1,046,866 | 105,712 | 27,921 | 1,000,000  مليون دينار |
| **2021** | 599,783 | 57,674 | 1,056,337 | 98,029 | 64,050 | 2,000,000  مليون دينار |

1. الدستور الأردني، المادة 128، الفقرة 1. [↑](#footnote-ref-1)
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة، <https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html> [↑](#footnote-ref-2)
3. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكتبة جامعة مينيسوتا، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html> [↑](#footnote-ref-3)
4. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتبة جامعة مينيسوتا، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html> [↑](#footnote-ref-4)
5. فريدم هاوس، <https://freedomhouse.org/article/new-report-global-decline-democracy-has-accelerated> [↑](#footnote-ref-5)
6. منظمة مراسلون بلا حدود، <https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81?year=2022> [↑](#footnote-ref-6)
7. <https://civicus.contentfiles.net/media/assets/file/GlobalReport2020Arabic.pdf>   
   ،CIVICUS Monitor [↑](#footnote-ref-7)
8. المركز الوطني لحقوق الإنسان، <https://www.nchr.org.jo/ar/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/> [↑](#footnote-ref-8)
9. تقرير مؤشر التعذيب في الأردن لعام 2020-2021، صادر عن مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ص (11-18) [↑](#footnote-ref-9)
10. تقرير مؤشر التعذيب في الأردن لعام 2020-2021، صادر عن مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ص (83-84) [↑](#footnote-ref-10)
11. تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان 2020، مصدر سابق. [↑](#footnote-ref-11)
12. تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان 2020، مصدر سابق. [↑](#footnote-ref-12)
13. تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان 2020، مصدر سابق. [↑](#footnote-ref-13)
14. تقرير «على الحافة.. حالة حقوق الإنسان في الأردن عام 2020»، شارك في إعداده كل من: “اتحاد المرأة الأردنية، تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، جمعية أنا إنسان لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، جمعية معهد تضامن النساء الأردني، جمعية النساء العربيات في الأردن، الشبكة القانونية للنساء العربيات، شبكة المرأة لدعم المرأة- الأردن، محامون بلا حدود، مركز آفاق الأردن للتنمية والتدريب، مركز حماية وحرية الصحفيين، مركز سواعد التغيير لتمكين المجتمع، مركز الشرق والغرب للتنمية المستدامة، مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، مركز العدل للمساعدة القانونية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)”. [↑](#footnote-ref-14)
15. موقــــــــــــــــع خــبرنـــــــــــــــــــي الإلكترونــــــــــــــي، <https://www.khaberni.com/news/800-%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9-400818> [↑](#footnote-ref-15)
16. To evaluate the impact, we estimate the following equation by the Fully Modified Ordinary Least Squares Regression. [↑](#footnote-ref-16)
17. 146.5 20 يوم عمل / دينار [↑](#footnote-ref-17)